

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(30)/2
9 December 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثلاثون

جنيف، ٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

البند ٢ من جدول الأعمال

الإفلات من مصيدة الفقر: السياسات الوطنية والدولية الرامية

إلى الحد من الفقر بصورة أكثر فعالية في أقل البلدان نمواً

الاستنتاجات المتفق عليها*

إن مجلس التجارة والتنمية،

يحيط علماً مع التقدير بتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ المعنون "الإفلات من مصيدة الفقر"، ويشني على أمانة الأونكتاد لما قدمته في التقرير من تحليل رفيع المستوى وتوصيات بشأن السياسات.

ويعتمد المجلس، بعد نظره في التقرير، الاستنتاجات التالية المتفق عليها.

١- يؤكد المجلس أهمية إسراع أصحاب الشأن كافة في تنفيذ إعلان الألفية وإعلان وبرنامج عمل بروكسل، فضلاً عن الأحكام ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نمواً والواردة في كل من إعلان الدوحة الوزاري، وتوافق آراء مونتييري، وإعلان جوهانسبرغ. ويدعو المجلس الأونكتاد إلى الاضطلاع، في إطار ولايته وبالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، بدوره الكامل في هذه المساعي.

* بالصيغة التي اعتمدها المجلس في الجلسة العامة ٩٣٨ (الختامية) لدورته التنفيذية الثلاثين.

٢- وينبغي بذل مزيد من الجهود لتمكين أقل البلدان نمواً من تحقيق أهداف الحد من الفقر الواردة في برنامج عمل بروكسل وفي إعلان الألفية. ويقتضي ذلك، في جملة ما يقتضيه، تحقيق نمو اقتصادي مطرد يتيح رفع متوسط دخل الأسرة وصولاً إلى مضاعفته.

٣- وعلى الصعيد الوطني، ينبغي لأقل البلدان نمواً، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صياغة السياسات والأولويات الوطنية المتعلقة بنموها وتنميتها وعن تنفيذها بفعالية، أن تنظر ملياً في ما جاء في "تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢" من توصيات بشأن التوجهات العامة للسياسات. وتدعو هذه التوصيات إلى الحد من الفقر عن طريق الأخذ باستراتيجيات إنمائية طويلة الأجل تشمل اتباع سياسات في الاقتصاد الكلي أكثر توجهاً نحو النمو، وبناء القدرات الإنتاجية بناءً يركز على القطاعات، وهيئة بيئة مواتية للاستثمار، واتباع سياسات نشطة في تنويع التجارة وترويجها، وانتهاج سياسات تكفل الإدماج وحسن الإدارة. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تأخذ بهذه التوصيات بدعم من شركائها في التنمية وضمن إطار تنميتها الوطنية.

٤- ومن المعترف به أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً، بدعم من شركائها في التنمية، أن تنظر ملياً في التوجهات العامة للسياسات الموصى بها في "تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢". ويسلم المجلس بأن تخفيف عبء الديون وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الموارد الوطنية التي هي ركيزة التنمية. ويرحب المجلس بـ"مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" ويشدد على ضرورة الإسراع في تنفيذها وعلى الحاجة إلى إيجاد حل دائم لمشكلة مديونية أشد البلدان فقراً. ويدعو إلى تكميل هذه التدابير بإتاحة فرصة مجدية لوصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق.

٥- ويعرب المجلس عن قلقه إزاء تراجع أسعار السلع الأساسية وما لذلك من آثار سلبية في الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في محاربة الفقر. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ تدابير مناسبة لتجاوز هذه الآثار السلبية. ويؤكد المجلس أهمية الدعم الدولي للجهود الوطنية الرامية إلى تحسين قدرات العرض وترشيد العرض باتباع نهج منها مثلاً فرض معايير دنيا للجودة والتنويع الأفقي والعمودي.

٦- ويعد ترشيد ممارسات المانحين في تقديم المساعدات شرطاً هاماً من شروط نجاح الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وينبغي أن يكون تقديم تدفقات المساعدة أكثر قابلية للتنبؤ وأن يقترن بالتزامات طويلة الأجل. ولا بد لأقل البلدان نمواً من إقامة نُظُم تتيح لها رصد أداء المساعدات من أجل الارتقاء بمستوى المساعدة الإنمائية ونوعيتها وفعاليتها.

٧- وينبغي لأقل البلدان نمواً تعزيز تحكمها واستقلالها - عن طريق بناء قدرات الدولة - في تصميم سياساتها الإنمائية وترتيب تسلسلها وتنفيذها بغية الخلاص من مصيدة الفقر. ويمثل نهج "ورقات استراتيجية الحد من الفقر"

عملية دائمة التطور، ويرحب المجلس بتحديد التركيز على الحد من الفقر. ولا بد في هذا السياق من التركيز بما فيه الكفاية على سبل ووسائل ضمان ودعم النمو والصادرات والاستثمار.

٨- ويوصي المجلس بأن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في العملية الجارية لصياغة وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وبأن يعزز في هذا السياق تعاونه مع المنظمات الدولية المعنية وإعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً.

٩- واعترافاً بفائدة تقرير أقل البلدان نمواً، يوصي المجلس أيضاً بأن تنظر الفرقة العاملة في دورتها المقبلة في إمكانية نشر التقرير سنوياً في حدود الموارد المتاحة للأونكتاد.

— — — — —